

يقدر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكويتي في 2021 عند 2.3%، وهو ارتفاع متواضع في ضوء الانكماش العميق الذي سببه فيروس كورونا، والذي بلغ 8.9% في عام 2020. وقد لقي هذا التعافي دفعة من انتعاش قطاع النفط تماشياً مع قرار أوبك+ بتقليص تخفيضات إنتاج النفط، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي الذي كان مدعوماً بتجديد تأجيل سداد الديون وزيادة القروض الاستهلاكية. فقد ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 6.3% في عام 2021، في أعلى معدل نمو منذ عام 2015، مدفوعاً بالقطاع العقاري، في حين ظل الائتمان التجاري ثابتاً. كانت القفزة الكبيرة في حالات كورونا في أوائل 2022 هي أعلى معدل مسجل للإصابات منذ بدء الأزمة، مما دفع السلطات إلى تشديد القيود. ومنذ ذلك الحين انخفض عدد الحالات بشكل كبير، وحصل الآن أكثر من 83% من السكان على اللقاح بالكامل. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم من 2.1% في عام 2020 إلى 3.4% في 2021 بسبب زيادة أسعار مختلف السلع وفي مقدمتها أسعار المواد الغذائية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس تماشياً مع خطوات نظام الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة التضخم.

وتراجع عجز المالية العامة من 33.2% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020 إلى ما يقدر بنحو 11.4% في السنة المالية 2022/2021 وهو أقل من المتوقع في ميزانية الحكومة (29.8% من إجمالي الناتج المحلي) بسبب ارتفاع أسعار النفط أكثر مما هو متوقع، والذي بدوره عوض الارتفاع في الإنفاق (تبدأ السنة المالية في أبريل نيسان وتستثنى الأرقام دخل الاستثمار). إلا أن تمويل العجز سيظل يمثل تحدياً بدون إقرار قانون الدين العام المقترح الذي يستهدف رفع حد الاقتراض. وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وحجم الصادرات مع انحسار الاختلالات

تتعلق التحديات طويلة الأجل في الكويت باعتماد الاقتصاد على النفط والاستهلاك المحلي، وبطء تنفيذ خطط تنويع النشاط الاقتصادي. وتدعم الأصول المالية الكبيرة قدرة الاقتصاد الكويتي على الصمود في وجه الأزمات، لكن هذه الأصول لا يمكن أن تكون وحدها بديلاً عن إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية التي ستساعد في التغلب على مخاطر ضعف الطلب على النفط في المستقبل. وقد خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف الكويت السيادي في يناير كانون الثاني بسبب استمرار القيود السياسية التي تعرقل مسار الإصلاح الاقتصادي واحتياجات تمويل الديون. وفي عام 2021، غادر أكثر من 257 ألف مغترب البلاد بشكل نهائي بسبب الجائحة وغيرها. علاوة على ذلك، عملت الحكومة على تسريع سياسة إحلال الكويتيين محل العمالة الأجنبية. وأدى نزوح الوافدين إلى نقص في العمالة، مما يهدد بإعاقة النمو في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. وثمة حاجة ماسة إلى تطبيق إصلاحات هيكلية تستهدف النمو المستدام الشامل للجميع الأكثر مراعاة لاعتبارات البيئة.

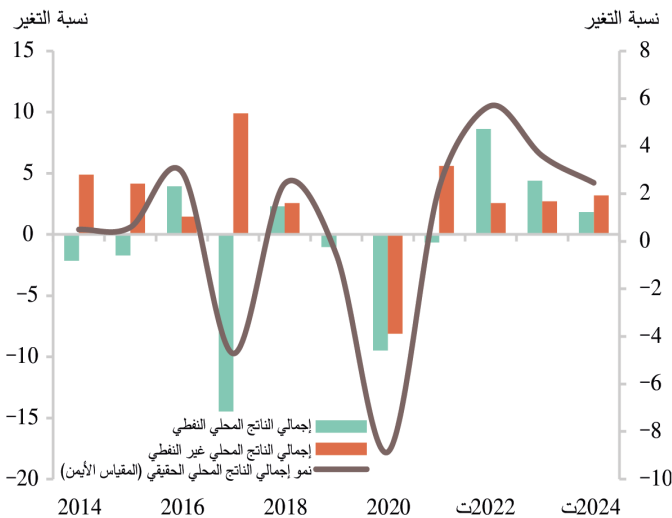
وتتعلق المخاطر الرئيسية التي تشوب آفاق المستقبل بعدم اليقين المحيط بظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا، وتقلبات أسواق النفط والجمود السياسي بشأن الإصلاحات الهيكلية. من ناحية أخرى، يتمثل احتمال التطورات الإيجابية باستمرار الارتفاع الأخير في أسعار النفط بسبب الحرب في أوكرانيا والعقوبات المترتبة عليها. ومع انحسار أزمة فيروس كورونا، حري بالسياسات أن تعالج التحديات المتوسطة والطويلة الأجل مثل تعزيز استدامة المالية العامة من خلال احتواء فاتورة الأجور، والإلغاء التدريجي للدعم، والمضي قدماً في ضريبة القيمة المضافة بالتوافق مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	4.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	134.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	31325.6
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	87.3
العمر المتوقع عند الولادة، سنة <sup>أ</sup>	75.5
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	113.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفرز، والبيانات الرسمية. أ/ مؤشرات التنمية العالمية فيما يخص الاتحاق بالمدارس (2020)، ومتوسط العمر المتوقع (2019).

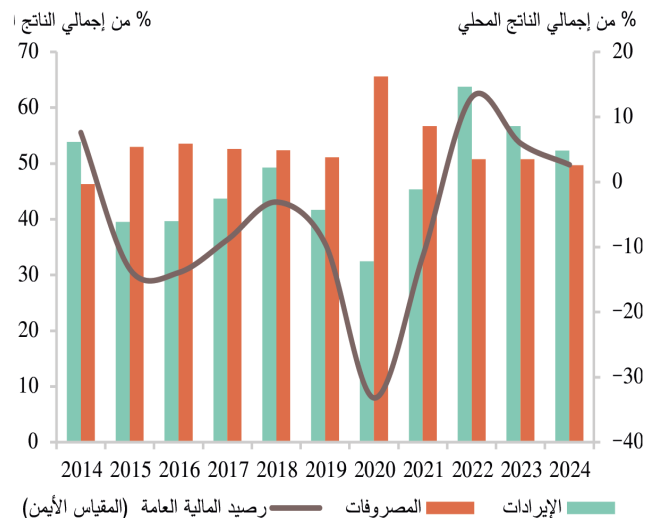
خرجت الكويت في 2021 من حالة ركود دامت عامين، مع تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا وتقليص التخفيضات التي اتفقت عليها منظمة أوبك+ تدريجياً. ويُتَوَقَّع أن يتقلص عجز المالية العامة مع ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التعافي الاقتصادي في عام 2022 مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة، وارتفاع إنتاج النفط وزيادة أسعاره، مما يعزز القطاعات النفطية وغير النفطية على حد سواء. ومع ذلك، تمثل المتحورات الجديدة من فيروس كورونا، وتقلب أسعار النفط واستمرار الجمود السياسي بشأن الإصلاحات الرئيسية مخاطر معاكسة.

الشكل 2 الكويت/ النمو: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والنفط الحقيقي، والقطاعات غير النفطية الحقيقية



المصدر: الكويت ديوان الخدمة المدنية، البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

الشكل 1 الكويت/ العمليات الحكومية العامة



المصدر: البنك الدولي قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. إيضاحات: (1) استناداً إلى دورة السنة المالية (أبريل/نيسان إلى 31 مارس/آذار)؛ (2) جميع الميزانيات تستثنى دخل الاستثمار والتحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة.

## الآفاق المستقبلية

عليها، من المتوقع حدوث فائض كبير في رصيد المالية العامة الكلي (إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في 2022). وسيسمح ذلك بتسوية جزئية للمتأخرات البالغة 7.7 مليارات دولار المستحقة على وزارة المالية الكويتية للوزارات والهيئات العامة الأخرى. في ضوء ذلك، يعد إصلاح المالية العامة بغية تعزيز السيولة أمراً بالغ الأهمية، كما أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بما يتفق مع الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي سيساعد في تنويع الإيرادات. علاوة على ذلك، من الاجدر بالكويت أن تكتنم فرصة الأوضاع المالية العامة المواتية لفك ارتباط الاقتصاد بالنفط ودفع الإصلاحات الهيكلية إلى الأمام. وسوف تستمر الزيادة في عائدات تصدير النفط، بالإضافة إلى التحسينات في الطلب العالمي وتراجع المخاوف بشأن الجائحة، في تعزيز رصيد المعاملات الخارجية الجارية. وترتبط الكويت بعقود طويلة الأجل مع قطر لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، لذا من غير المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الغاز تأثير كبير. وتشير التعديلات الحكومية المتكررة إلى أن الجمود السياسي سيستمر في عرقلة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لزيادة النمو المحتمل والقدرات التنافسية.

من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في عام 2022 ليصل إلى 5.7% بسبب ارتفاع إنتاج النفط، مع الإلغاء التدريجي لتخفيضات أوبك+، وزيادة الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط 8.6% في 2022 مع رفع أوبك+ لحصص الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية في مصفاة الزور. وعلى الأجل المتوسط، سينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بمتوسط 3% في 2023-2024) بفضل قوة صادرات النفط ونمو الائتمان. وستمنح قوة الطلب المحلي المزيد من الزخم للتضخم في عام 2022. ومع ذلك، فإن التشديد التدريجي للسياسات النقدية من عام 2022 فصاعدا سيخفف حدة التضخم في الأمد المتوسط.

وتهدف ميزانية السنة المالية 2023/2022 إلى تقليص عجز الموازنة الإجمالي (7.2% من إجمالي الناتج المحلي) عن طريق زيادة الإيرادات النفطية وتقليل الإنفاق، وبشكل أساسي خفض الدعم والإنفاق الرأسمالي. لكن مع الزيادة الحادة في أسعار النفط في أعقاب الغزو الروسي، والحرب والعقوبات المترتبة

التي سببتها الجائحة في سلسلة الإمدادات العالمية، ارتفع فائض حساب المعاملات الجارية إلى 5.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. وكان التعافي في التجارة مدفوعاً بزيادة عائدات الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء، والتي حد منها ارتفاع الواردات.

وتتسم سوق العمل في الكويت بأنها مجزأة بشكل كبير، فوفقاً لمسح لسوق العمل في 2016-2017، يعمل تسعة من كل عشرة كويتيين موظفين في القطاع العام، وبالتالي كانوا بمعزل عن القيود المتصلة بالجائحة على النشاط الاقتصادي. على النقيض من ذلك، تعمل العمالة الوافدة بشكل أساسي في القطاع الخاص (64.3%) أو في الخدمة المنزلية (31%)، وتقدر منظمة العمل الدولية انخفاضاً سنوياً بنسبة 5.8% في قوة العمل في 2020، مع انتعاش جزئي فقط في 2021 (4.1%). ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض عدد المغتربين (بنسبة 8.5% بين عامي 2019 و2020). وتقدر منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة بين النساء والرجال ارتفع في عام 2020 إلى 8.2 و 2.0% على التوالي، مقابل 5.7 و 1.0% في 2019.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الجداول 2 الكويت/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2024 ت	2023 ت	2022 ت	2021 ق	2020	2019	
2.5	3.6	5.7	2.3	-8.9	-0.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.0	3.1	4.2	2.9	-4.5	2.3	الاستهلاك الخاص
2.2	2.5	3.8	3.0	-1.6	7.7	الاستهلاك الحكومي
3.5	3.8	2.0	0.5	-3.1	-2.6	الاستثمارات الكلية من رأس المال الثابت
2.7	5.1	8.6	3.2	-13.3	-10.0	الصادرات، السلع والخدمات
3.8	4.9	5.0	3.5	-4.0	-10.4	الواردات، السلع والخدمات
2.3	3.4	5.5	2.4	-8.9	0.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.5	1.3	1.0	0.5	-3.8	-4.6	الزراعة
1.1	3.1	6.8	2.2	-12.2	-0.9	الصناعة
4.0	3.9	3.5	2.6	-3.5	3.4	الخدمات
2.3	2.8	3.6	3.4	2.1	1.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
26.3	39.5	42.4	25.9	20.8	24.4	رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.6	5.9	13.0	-11.4	-33.2	-9.5	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.9	4.9	8.0	3.3	-7.1	4.9	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
69.2	70.9	72.4	73.0	74.3	77.4	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. / يتم الإبلاغ عن أرصدة المالية العامة في السنوات المالية (1 أبريل/نيسان - 31 مارس/آذار).